Document: EB 2007/92/R.46
Agenda: 17
Date: 13 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على عرض تقرير التقدم المحرز على مجلس المحافظين في دورته الحادية والثلاثين في عام 2008 على أساس هذا التقرير وضميمته التي تتضمن الدرجات القطرية لعام 2007 ومخصصات عام 2008.

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولا – مقدمة

1- وافق مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين المعقودة في فبراير/شباط 2003 على وضع نظام في الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء، وفوض المجلس التنفيذي سلطة وضع تصميم النظام وإجراءات تنفيذه.

2- يقوم النظام على أساس عمليات التخصيص السنوية في دورات مدة كل منها ثلاث سنوات، وهو ما يسمى "بفترات التخصيص". ويستعرض الصندوق في كل دورة منها المخصصات السنوية اللاحقة بما يعبر عن نتائج التقديرات السنوية للأداء القطري التي ترصد التغيرات البارزة في الاحتياجات و/أو الإنجازات القطرية في مجال الأطر السياساتية والمؤسسية. وشملت عملية التخصيص الأولى الفترة 2005–2007. وتشمل العملية الجارية الفترة 2007–2009 وهي نفس الفترة المشمولة بالتجديد السابع للموارد. وقد أكد تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق[1] على أن النظام الموحد لتخصيص الموارد سيطبق على جميع برامج الإقراض من الصندوق اعتبارا من برنامج عمل الصندوق لعام 2007 (السنة الأولى من التجديد السابع لموارد الصندوق) ومن ثم لم يعد يطبق نظام المخصصات الإقليمية الثابتة.

ثانيا – تعديلات منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

3- تطبيقا لنتائج المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2006 وافق المجلس على الآتي:

(أ) تمشيا مع اتفاقية إنشاء الصندوق سوف يستمر استخدام موارد الصندوق "مع المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل للموارد". فضلا عن ذلك، فإنه مع تطبيق نظام موحد لتخصيص الموارد اعتبارا من عام 2007 وعملا بالقرارات التي اتخذتها المشاورات الخاصة بالتجديد السابع للموارد سوف يستمر الصندوق "في توجيه النسبة المئوية الجارية على الأقل من الموارد لأفريقيا جنوبي الصحراء بشرط أن يسمح أداء كل بلد من البلدان بذلك".

(ب) سوف يستمر الصندوق في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وفقا لإطار إقراض/تخصيص موارد مدته ثلاث سنوات وتحديد المخصصات وفقا لقائمة البلدان المقترضة النشطة. وسوف ينفذ ذلك في ضوء برنامج العمل الموسع، وسيحاط المجلس التنفيذي علما بالمخصصات والدرجات القطرية والتغيرات التي تحدث مع تحديث هذه البيانات.

(ج) اعتبر الوزن المقدر بـــ 0.45 "نقطة توازن" حيث يعتبر حجم السكان عاملا يؤثر تأثيرا كبيرا في تحديد "الاحتياجات" في إطار هذه المعادلة ويسمح في الوقت نفسه بأن يؤدي مستوى الأداء ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دورا مؤثرا في تخصيص الموارد. ولذلك اتفق على

[1] مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009) الوثيقة GC 29/L.4.

تعديل المعادلة في ضوء ما تقدم بما يعبر عن الوزن المعدل لمجموع عدد السكان عند نقطة 0.45.

(د) كان هناك اتفاق عريض على أنه بالنظر إلى تركيز الصندوق الخاص على الفقر الريفي فإن استخدام سكان الريف سوف يستجيب بشكل أفضل لمهمة الصندوق. واتفق في هذا الصدد على أن مفهوم سكان الريف سيطبق في موعد لا يتعدى برنامج العمل لعام 2008.

(هـ) بعد الاتفاق على هذه المبادئ والقرارات وافق المجلس أيضا على الاقتراح الخاص بعقد اجتماع لمجموعة العمل حسبما أشار إليه تقرير هيئة المشاورات الذي اعتمده مجلس المحافظين، من أجل التوصل إلى فهم أوسع للقضايا الناشئة في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

ثالثا – مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

4- اتفقت مجموعة العمل، برئاسة عضو من المجلس التنفيذي، على اختصاصات مجموعة العمل[2] بهدف:

"التوصل إلى فهم عريض للقضايا الناشئة أمام تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك:

- تعديل عناصر المعادلة، بما في ذلك تقديرات الأداء، وأوزان عدد السكان والدخل، مع الحفاظ على الوزن العام للأداء؛
- الخبرات والدروس المستفادة من الوكالات الأخرى في تنفيذ مبادرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛
- البيانات التي ستستخدم في مجال سكان الريف؛
- تطبيق النظام على المقترضين بشروط تيسيرية وغير تيسيرية؛
- المؤشرات المحتملة الأخرى للفقر، مثل مستوى التغذية ومستوى الدخل الفردي لسكان الريف".

واجتمعت مجموعة العمل في فبراير/شباط وأبريل /نيسان وسبتمبر/أيلول 2007 لاستعراض قضايا نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من الناحيتين التقنية والمنهجية، بما في ذلك التعديلات التي تدخل عليه نتيجة لموافقة المجلس التنفيذي على إطار القدرة على تحمل الديون، وإحلال سكان الريف محل مجموع عدد السكان، والقضايا التي تجري مناقشتها واستعراضها مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تنفذ هذا النظام. ويرد محضر جلسات الاجتماعات كملحق بهذه الوثيقة.

[2] القائمة ألف: فرنسا وإيطاليا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية
القائمة باء: نيجيريا وجمهورية فنزويلا البوليفارية
القائمة الفرعية جيم 1: مالي
القائمة الفرعية جيم 2: الهند
القائمة الفرعية جيم 3: المكسيك

رابعا – تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2007

5- في عام 2006 حددت الشعب الإقليمية البلدان "النشطة"[3] للفترة 2007–2009. وبناء على هذا الأساس وضعت المخصصات والدرجات النهائية القطرية لعام 2007 والدرجات التقريبية لعامي 2008 و2009، في ضوء المخصصات القطرية الإجمالية على مدى فترة سنوات التخصيص الثلاث. وتعتبر الأرقام المتعلقة بعامي 2008 و2009 أرقام إشارية وترتهن بالتغير في مستوى الأداء السنوي (القائم على تقدير المشروعات المعرضة للمخاطر، والأداء، وأداء القطاع الريفي، وجدول تخصيص الموارد المطبق في المؤسسة الدولية للتنمية) وعدد السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.وتقع جميع القروض والمنح القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2007 في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام 2007 في مجموعه، من المتوقع أن تخصص نسبة 96 في المائة تقريبا من الموارد المتاحة للالتزام طبقا للمبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتقدر الحصة المخصصة من موارد الصندوق لأفريقيا جنوبي الصحراء بنحو 43 في المائة (رهنا بالقائمة النهائية للمشروعات التي ستعرض على المجلس التنفيذي). ويمكن للبلدان المحدد لها الحد الأدنى من المخصصات أن تستخدم حصتها لفترتين من تخصيص الموارد بحد أقصى قدره 6 ملايين دولار أمريكي لكل قطر. وتمشيا مع تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، حصلت البلدان التي قدر أداؤها بأنه ليس معرضا لخطر عبء الديون مستقبلا (المصنفة ضمن الفئة "الخضراء") ومن ثم تستمر مؤهلة للحصول على القروض من الصندوق، على مخصصات أعلى قليلا.

6- لم يكن هناك ما يتطلب، في عام 2007، إعادة لتخصيص الموارد بين البلدان. غير أنه في سياق إعداد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق سلم المجلس التنفيذي بأنه ستظهر حالات يتعذر معها تقديم الالتزامات وفقا للمخصصات القطرية اللاحقة خلال فترة تخصيص الموارد لأسباب، منها عدم طلب الحصول على قروض من الصندوق أو عدم وجود الفرص للمشاركة في الأنشطة ذات الأولوية المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية القائمة على النتائج. وفي هذه الحالات يعاد استيعاب المبلغ المخصص غير المستخدم في الموارد القابلة للتخصيص[4] (الفقرة 40 من الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1). ومع استمرار تنفيذ النظام في السنتين القادمتين من فترة تخصيص الموارد سوف تستمر عملية الرصد للتأكد من سلامة تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء طوال فترة العملية.

خامسا – تحديث الدرجات القطرية لعام 2007 والمخصصات القطرية لعام 2008

7- كما ورد الذكر سلفا، استند التخصيص القطري "المؤكد" للموارد لعام 2007 على أساس الدرجات القطرية المحتسبة في نهاية 2006. وسمح ذلك، بجانب الدرجات الإشارية لعامي 2008 و2009 بتحديد المخصصات القطرية لفترة التخصيص 2007–2009. كذلك فإنه مع توافر البيانات المحدثة عن الأداء (أداء الحافظة وأداء القطاع الريفي على السواء) تم تحديث الدرجات القطرية. ومع الانتقال إلى

[3] البلدان "النشطة" هي الدول الأعضاء المتوقع أن يضطلع فيها الصندوق بعمليات لتقديم القروض والمنح القطرية في فترة تخصيص الموارد 2007–2009.

[4] مفهوم المجموعة كمصدر للأموال التي سيعاد تخصيصها ذكر أيضا في القسم المخصص لإعادة تخصيص الموارد غير الملتزم بها المبين في الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3.

المخصصات الموحدة خضعت البيانات للقياسات وللاستعراض المشترك بين الأقاليم لضمان تناسق عمليات التقدير. واستخدمت، عند الاقتضاء، متوسطات الأوزان في تضييق فجوة الاختلافات الإحصائية مع مضي الوقت. وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006 والوارد بيانه في محضر الجلسات[5]. وبالنظر إلى تركيز الصندوق الخاص على الفقر الريفي، اتفق على تطبيق مفهوم عدد سكان الريف. ولذلك استخدمت أحدث الأرقام المتعلقة بسكان الريف المتاحة من البنك الدولي في تحديد الدرجات القطرية "الإشارية" لعامي 2008 و2009. واستمرت عملية التنقيح في عام 2006 مثل استخدام درجات التقديرات السياساتية والمؤسسية للبلدان فرادى التي أصدرها البنك الدولي بدلا من استخدام متوسط الدرجات القائم على تقسيم البلدان إلى خمس فئات.

8- ستستخدم البيانات المحدثة في تحديد الدرجات القطرية النهائية لعام 2007 والمخصصات القطرية لعام 2008 وستوزع على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول ثم تنشر على الموقع الإلكتروني للصندوق وفقا للإجراءات المتفق عليها بشأن نشر المعلومات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (www.ifad.org/operations/pbas).

[5] الوثيقة EB-2006-87-Minutes.

مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
محاضر اجتماعات 2007

أولا – محضر اجتماع مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، 27 فبراير/شباط، 2007، الصندوق، روما

الأعضاء: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا؛ المكسيك – Vladimir Lara؛ السويد – Ann Uustalu؛ فرنسا – Vincent Perrin؛ الولايات المتحدة الأمريكية – Carol Kramer-LeBlanc. الغائبون عن الاجتماع: إيطاليا، ونيجيريا، ومالي، وفنزويلا.

1- رحب رئيس المجموعة بالأعضاء وذكر أن الغرض من الاجتماع هو مناقشة وفهم الأسس التي يقوم عليها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتحديد القضايا المعلقة ووضع إطار زمني لعمل المجموعة وإجراءات اجتماعاتها.

2- وافق الأعضاء على أن الاجتماع سيفيد في فهم واطلاع أعضاء المجموعة (وزملائهم) على القضايا السياساتية والتقنية المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والاستجابة لاهتماماتهم بشأنها. وقد يقتضي بعض القضايا الرجوع إلى المجلس التنفيذي، بينما يبقى البعض الآخر في حدود إمكانات المجموعة، وأخيرا قد يستغرق بعض القضايا وقتا أطول وربطها بالقضايا قيد المناقشة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وطرحت مسألة للمناقشة وتم الاتفاق بشأنها وهي أنه إذا كانت هناك قضايا يتعين إثارتها في المجلس التنفيذي فمن المرجح أن تستعرض أولا في سبتمبر/أيلول تمهيدا لمناقشتها في ديسمبر/كانون الأول حيث يمكن النظر فيها كجزء من الاستعراض السنوي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المطلوب من الأمانة أن تعرضه سنويا.

3- قدمت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin) عرضا عاما لتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى تاريخه، والوضع الراهن والقضايا قيد المناقشة والاستعراض مع الأطراف الأخرى المعنية بالنظام، والقضايا الجارية الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من البحث في الصندوق. وتتعلق هذه القضايا تحديدا باعتماد عدد سكان الريف في تقدير المخصصات، حيث تشير المناقشات الأولية مع البنك الدولي إلى أن تحديد البيانات المتعلقة بسكان الريف واستخدامها في عقد المقارنات قد تفرض قضايا تتعلق باحتساب هذه البيانات في المعادلة وفقا لتوصية البنك في هذا الشأن. وأشير أيضا إلى أن المناقشات الجارية بشأن تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي سوف تثير قضايا تتعلق بتبسيط النظام والحد من التفاوت المفرط في تقديرات الحوافظ وكيفية التعامل مع الدول ذات الأوضاع الهشة.

4- وفي إطار المناقشات التي تلت ذلك تم التأكيد على أنه لا توجد أي مؤسسة مالية دولية تعتزم استخدام عدد سكان الريف في المعادلة وأن هذا الموضوع يحتاج، بصفته مسألة تقنية، إلى تقديم الدعم التقني من الأمانة إلى مجموعة العمل حتى يمكنها إجراء مناقشات جوهرية. وسوف تواصل الأمانة بحث هذا الموضوع وإحاطة المجموعة علما بالمستجدات. وأثير العديد من التساؤلات التقنية وردت الأمانة عليها.

ووافق الأعضاء على أن المجموعة لا يمكن أن تتناول جميع المسائل بالبحث، وأنه ينبغي تحديد فئات للقضايا المعروضة بحيث تنقسم إلى قضايا تقنية تحتاج إلى الدعم التقني من الأمانة إلى المجموعة (بما في ذلك استخدام مؤشرات أخرى) وقضايا قد تتطلب فترة زمنية أطول لبحثها وربطها بالمناقشات الجارية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

5- وفي ختام الاجتماع طلب الرئيس من الأعضاء الاتصال ببلدان القوائم التي ينتمون إليها لتحديد القضايا الأخرى التي يتعين على المجموعة أن تبحثها. وكخطوة تالية، سوف تجتمع المجموعة في صباح يوم الخميس الموافق 19 أبريل/نيسان بعد دورة المجلس التنفيذي لاستعراض جميع القضايا المتلقاة من أعضاء القوائم وتصنيفها إلى فئات ووضع إطار زمني للعمل لاتخاذ المجموعة إجراءات بشأنها عند الاقتضاء. وستقدم الأمانة قدر ما تستطيع من المعلومات الارتجاعية بشأن قضايا سكان الريف.

ثانيا – محضر الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، 19 أبريل/نيسان 2007، الصندوق، روما

الأعضاء: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا؛ المكسيك – Vladimir Hernandez Lara وVíctor Daniel Flores Fuentes؛ السويد – Ann Uustalu؛ الولايات المتحدة الأمريكية –Liza Morris وCarol Kramer-LeBlanc؛ البرازيل – Felipe Haddock Lobo Goulart؛ غواتيمالا – Ileana Rivera De Angotti؛ إيطاليا – Augusto Zodda؛ نيجيريا – Yaya O. Olaniran؛ مالي – Modibo Mahamane Touré؛ فنزويلا –Mariella Mancini. الغائبون عن الاجتماع: فرنسا (Vincent Perrin).

1- رحب رئيس الاجتماع الثاني لمجموعة العمل بالأعضاء (يرد محضر الاجتماع الأول رفق هذه الوثيقة) وطلب من الأمانة تقديم عرض عام موجز لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق نظرا إلى أن عددا من أعضاء المجموعة لم يطلعوا على الأطروحات التي قدمت في الاجتماع الأول. ولاحظ رئيس المجموعة أيضا أنه بينما طلب إلى قوائم البلدان المختلفة تحديد قضايا معينة، لم تتلق المجموعة أي رد، ومن ثم فإن ذلك الاجتماع يمثل فرصة للنظر في الاقتراحات والأفكار المطروحة.

2- عرضت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin) موجزا/عرضا عاما للآتي:

- تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتى تاريخه؛
- الوضع الراهن؛
- التعديلات الجاري إدخالها نتيجة لموافقة المجلس التنفيذي على إطار القدرة على تحمل الديون؛
- القضايا قيد المناقشة والاستعراض مع العاملين الآخرين بالنظام؛
- القضايا الراهنة المتعلقة بالصندوق والتي تتطلب المزيد من البحث.

3- بدأت مجموعة العمل خلال العرض مناقشة قضايا المنهجية المستخدمة في تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون وتصنيف البلدان إلى الفئات الحمراء والصفراء والخضراء، ومواءمة النهج مع الممارسين الآخرين المعنيين بهذا الإطار. وأكدت الأمانة أن الصندوق يجري اتصالات منتظمة مع كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن مواءمة التصنيفات القطرية والنهج المستخدمة فيها. وناقشت مجموعة العمل أيضا كيف كان يقصد من تغيير وزن عدد السكان (الذي اعتمده المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006) الحد من التفاوت بين المخصصات القطرية بسبب عدد السكان، ولكن مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بهذا المعيار الحيوي كعامل 'حاجة'. وعرضت الأمانة أيضا ملخصا عن كيفية معاملة البلدان التي تجتاز مرحلة 'ما بعد الصراعات' في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مشيرة إلى أن الصندوق يطبق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي في هذا المجال وقد زاد مخصصاته لهذه البلدان. وضرب المثال على ذلك بحالة إريتريا التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2006 وسيراليون التي عرضت عليه في أبريل/نيسان 2007 كمثال على كيفية تطبيق الصندوق لهذا النهج.

4- بغية معاونة مجموعة العمل على فهم منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على النحو الذي نوقشت به في العرض الأولي، فإن تحليل التطبيقات على المستوى القطري في ضوء المعلومات المتاحة للمجلس التنفيذي (والتي تم نشرها فيما بعد) يرد رفق هذه الوثيقة للعلم والإحاطة.

5- أجرت مجموعة العمل مناقشات جوهرية للقضايا المتعلقة بإمكانية استخدام سكان الريف بدلا من الاستخدام الراهن لمجموع السكان. وقدمت الأمانة عرضا موجزا للمناقشات التي جرت مع البنك الدولي الذي أشار إلى أن تحديد البيانات المتعلقة بسكان الريف واستخدامها لأغراض المقارنة قد يثير قضايا حول إدراجها في المعادلة وفقا للتوصية السابقة في هذا الشأن. وسلمت مجموعة العمل بجدوى استخدام عدد سكان الريف (والدخل الريفي إذا أمكن) مع التسليم في الوقت نفسه بما يكمن في ذلك من قيود يفرضها مدى توافر البيانات والدقة والقابلية للمقارنة.

6- اتفقت مجموعة العمل مع الأمانة على أن تمضي الأمانة في استعراض القضايا المتعلقة بسكان الريف بما في ذلك:

- إجراء مناقشات مع البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن شروط تعريف سكان الريف؛
- المصادر الفعلية لسكان الريف وقضايا التعداد السكاني المتاح للنظر فيما إذا كان يمكن أن توفر بيانات التعداد السكاني هذا النوع المطلوب من المعلومات؛
- وضع سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بسكان الريف، (وكذلك الوزن الكلي لمجموع عدد السكان والدخل الفردي وأثر فرض الحدود القصوى على العديد من البلدان الآسيوية).

7- قررت مجموعة العمل، بناء على المعلومات التي ستحصل عليها من الأمانة، عقد اجتماع آخر (ربما في يونيو/حزيران أو يوليو/تموز) للمضي في بحث هذه القضية بغرض تقديم ما خلصت إليه المجموعة من نتائج لضمها إلى التقرير السنوي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول.

ثالثا – مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماع الثاني، 13 سبتمبر/أيلول 2007 الصندوق، روما

الأعضاء: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا؛ فرنسا – Marc Trouyet؛ الولايات المتحدة الأمريكية – Liza Morris وAndrew Velthaus؛ البرازيل – Felipe Haddock Lobo Goulart؛ نيجيريا – Yaya O. Olaniran؛ مالي – Modibo Mahamane Touré. الغائبون عن الاجتماع: المكسيك، وإيطاليا، والسويد، وفنزويلا.

1- رحب رئيس المجموعة بالأعضاء الذين انضموا إلى الاجتماع الثالث وأثار القضايا المتعلقة بالمدة المزمعة لاجتماعات مجموعة العمل، والنقطة التي يتعين عندها على المجموعة أن تقدم تقريرها إلى المجلس التنفيذي بشأنها. ثم قدم بند جدول الأعمال: مناقشة واستعراض استخدام سكان الريف في المعادلة.

2- قدمت الأمانة (التي مثلها السيد Baldwin والسيدة Rice، شعبة السياسات/دائرة إدارة البرامج) عرضا بيانيا عن "استعراض استخدام سكان الريف في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء". وشمل ذلك استعراض مصادر البيانات، أي ما يتعلق بمدى شمولها ودقة توقيتها وقابليتها للمقارنة، والقضايا المنهجية المتعلقة بتعريف كلمة "ريفي" وأثر تطبيقها على المخصصات والدرجات القطرية.

3- ثم انتقلت المجموعة بعد ذلك إلى مناقشة القضايا المتعلقة باستخدام سكان الريف في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأهميتها في تنفيذ مهمة الصندوق. وبينما تم الإعراب عن التقدير للقضايا المنهجية وما يرتبط بذلك من مشاعر القلق، توافرت بيانات كافية من البنك الدولي لاستخدام سكان الريف في المعادلة.

4- لوحظ أيضا أن المجلس التنفيذي وافق في دورة أبريل/نيسان 2007 على استخدام سكان الريف في المعادلة وعلى أن دور مجموعة العمل هو استعراض مصادر البيانات والنتائج المنهجية المترتبة على ذلك. وأحاطت الأمانة مجموعة العمل علما بأن عملية تعديل الدرجات في عام 2007 ومخصصات 2008 (والمخصصات الإشارية لعام 2009) ستقوم على أساس استخدام سكان الريف في المعادلة. ووافقت مجموعة العمل على أنه ليس من المناسب تطبيق ذلك على تخصيص الموارد لعام 2007 أو على المشرعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي بالفعل أو المعروضة عليه للموافقة في دورة ديسمبر/كانون الأول 2007.

5- اتفق على أن يتضمن التقرير السنوي الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول تقريرا عن اجتماعات مجموعة العمل. وأحاطت الأمانة مجموعة العمل علما بأن محاضر الاجتماعات والأطروحات المقدمة للمجموعة سوف تتاح على الجزء المحمي المتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في موقع الصندوق الإلكتروني: www.ifad.org/operations/pbas.